

## «التجارة»: حظر استيراد المسدسات التشبيهيية والأجهزة والمعدات المشعة

وفي إطار المحافظة على الصحة أيضاً، صدر قرار وزاري رقم 133 لعام 2012 بشأن حظر استيراد أجهزة ومعدات الإشعاع والمواد المشعة، ونص القرار على:

مادة أولى: يحظر على الشركات والمؤسسات التجارية استيراد أي أجهزة أو معدات الإشعاع أو المواد المشعة إلا بعد الحصول على موافقة مسبقة من وزارة الصحة العامة.

مادة ثانية: تتخذ كافة الإجراءات القانونية ضد كل من يخالف هذا القرار.

مادة ثالثة: على المسؤولين كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المصقولة التي تثبت بالعصي أو غيرها، العصي التي تنتهي ببيكرات ذات أشواك أو غيرها، العصا الكهربائية، المسككين ذات الحدين أو الحد والنصف، مسككين (مطاطي) قرن الغزال والمسككين (المطاطي) التي يفتح سلاحها باليد أو بالضغط على زر، المكلمة الحديدية (بوكس الحديد).

مادة ثانية: يلغى القرار الوزاري رقم 95 لسنة 2005.

مادة ثالثة: تتخذ كافة الإجراءات القانونية ضد كل من يخالف هذا القرار.

مادة رابعة: على المسؤولين كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الجريدة الرسمية.

منع الأسلحة البيضاء

هذا وصدر قرار وزاري رقم 132 لعام 2012 بشأن حظر استيراد الأسلحة البيضاء، وتضمن القرار ما يلي:

مادة أولى: يحظر على الشركات والمؤسسات التجارية والإفراد استيراد وعرض وبيع وتسويق وتداول الأسلحة البيضاء التالية الإبعاد الحصول على ترخيص بذلك من وزارة الداخلية: السيوف والشيش (عدا سيوف المهام الرسمية والتشريفات والعروض الرسمية)، الخناجر، الحربة، الرماح ونصلها، النبال ونصلها، القصبان المدببة أو

استيراد وبيع زيت الزيتون الإسباني، ونص القرار على ما يلي:

مادة أولى: يحظر على الشركات والمؤسسات التجارية استيراد وعرض وبيع وتسويق وتداول زيت الزيتون الإسباني (العصرة الثالثة) بجميع مسمياته (لب، ثقل، بومس، متبقي...) وذلك حتى أشعار آخر.

مادة ثانية: يلغى القرار الوزاري رقم 350 لسنة 2001.

مادة ثالثة: تتخذ كافة الإجراءات القانونية ضد كل من يخالف هذا القرار.

مادة رابعة: على المسؤولين كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الماسدة (الواشي المنزلية) المصنوعة من مادة الميلاين التي يستخدم في صنعها مادة الوريافور المدهيد المحظورة وذلك لتأثيرها السلبي على صحة الإنسان وسلامته.

مادة ثانية: يلغى القرار الوزاري رقم 198 لسنة 2005.

مادة ثالثة: تتخذ كافة الإجراءات القانونية ضد كل من يخالف هذا القرار.

مادة رابعة: على المسؤولين كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مادة رابعة: على المسؤولين كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

حظر الزيتون الإسباني

كما صدر قرار وزاري رقم 55 لعام 2012 بشأن حظر

بالأسلوب نفسه وتؤدي إلى ذات الضرر.

مادة ثانية: يلغى القرار الوزاري رقم 198 لسنة 2005.

مادة ثالثة: تتخذ كافة الإجراءات القانونية ضد كل من يخالف هذا القرار.

مادة رابعة: على المسؤولين كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

كما صدر عن وزارة التجارة قرار وزاري رقم 54 لعام 2012 بشأن حظر استيراد أواني الميلاين.

مادة أولى: يحظر على الشركات والمؤسسات التجارية استيراد وترويج وتسويق وعرض وبيع وتداول ادوات

**منع استيراد أواني الميلاين لتأثيرها السلبي على الصحة**

**إجراءات قانونية ضد استيراد وتداول وبيع الأسلحة البيضاء**

● 240 Airstrike.

● Series 93 Power Line.

وجميع المسدسات المشابهة لها أو أي منتجات أخرى تعمل

أصدرت وزارة التجارة مجموعة من القرارات الهادفة إلى حماية الصحة العامة وتجنب الأضرار والمواطنين التعرض للأخطار المختلفة.

أول هذه القرارات حمل الرقم 53 لسنة 2012 بشأن حظر استيراد المسدسات التشبيهيية، ونص القرار على:

مادة أولى: يحظر على الشركات والمؤسسات التجارية استيراد وترويج وتسويق وعرض وبيع وتداول وحيازة الأنواع التالية من المسدسات التشبيهيية:

● 240 Airstrike.

● Series 93 Power Line.

وجميع المسدسات المشابهة لها أو أي منتجات أخرى تعمل

## حظر عرض الملابس النسائية الداخلية في واجهات المحلات التجارية

صدر قرار وزاري رقم (51) لعام 2012 بشأن حظر عرض الملابس النسائية الداخلية وتضمن ما يلي:

مادة أولى: يحظر عرض الملابس النسائية الداخلية في واجهات المحلات التجارية (الفترينا)، ويجوز عرضها في الأماكن المخصصة للنساء لبيع الملابس النسائية داخل المحلات.

مادة ثانية: كما يحظر على كافة المحلات التجارية ترك دمي العرض (المانيكان) دون

ملايس او عرض الملابس عليها بطريقة خادشة للحاء او للآداب العامة.

مادة ثالثة: يلغى القرار الوزاري رقم 420 لعام 2008.

مادة رابعة: تتخذ كافة الإجراءات القانونية ضد كل من يخالف هذا القرار.

مادة خامسة: على المسؤولين كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

بوضع الترخيص الأصلي في مكان بارز بالمحل.

الإجراءات: في المخالفة الأولى، يعطى إنذار ومهلة أسبوعين لوضع الترخيص.

- في حال تكرار تلك المخالفة للمرة الثانية، يغلق المحل لمدة يوم واحد.

- في المخالفة للمرة الثالثة، يغلق المحل لمدة اسبوع.

● خامسا: مخالفة الاشتراطات والقرارات واللوائح الخاصة والعامّة المرافقة للتخصيص.

الإجراءات: في المخالفة الأولى، يعطى مهلة أسبوعين لتصحيح الوضع.

- في حال تكرار تلك المخالفة للمرة الثانية، يغلق المحل لمدة اسبوع.

- في حالة المخالفة للمرة الثالثة، يغلق المحل لمدة شهر.

- في المخالفة للمرة الرابعة، يلغى الترخيص ويغلق المحل.

- وفي جميع الأحوال يجوز للوزارة فتح المحل في حال أي طارئ أو لإجراء الكشف حسب طلب الجهات المختصة الأخرى.

مادة ثالثة: تلغى جميع التراخيص التجارية التي يقوم أصحابها بالإعلان عنها بالمجلات والصحف اليومية والإعلانية، بهدف بيع الترخيص التجاري أو تاجيره للخير.

مادة ثالثة: تلغى القرارات الوزاريّة رقم 45 لعام 1985 والقرار الوزاري رقم 31 لعام 1993.

مادة رابعة: تتخذ جميع الإجراءات القانونية ضد كل من يخالف هذا القرار.

## الإعلان عن بيع الترخيص أو التأجير يلغى الترخيص تحديد الإجراءات الخاصة بمخالفة المحلات التجارية

أسبوعين.

- في المخالفة للمرة الثالثة، يغلق المحل لمدة شهر.

- في المخالفة للمرة الرابعة، يلغى الترخيص ويغلق المحل.

● ثالثا: مخالفة عدم تجديد الترخيص.

الإجراءات: بمنح صاحب الترخيص مهلة مدتها شهر للتجديد.

- يغلق المحل إذا لم يتم التجديد خلال المهلة المحددة، إلى أن يتم التجديد.

● رابعا: مخالفة عدم الالتزام

النترنت بسرعات عالية.

مادة ثانية: تكون قيمة أجور تركيب الخدمة (1000 دينار) تدفع مرة واحدة من قبل مزود الخدمة للوزارة لكل طلب ربط.

مادة ثالثة: على جميع جهات الاختصاص تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ويلغى كل ما يتعارض معه من قرارات.

مادة رابعة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتسري أحكامه من تاريخ صدوره.

نشر في جريدة الكويت اليوم في عددها الجديد قرار وزاري رقم 137 لعام 2012 بشأن الإجراءات الخاصة بمخالفة المحلات التجارية، وينص القرار على:

مادة أولى: تطبيق الإجراءات المبينة أدناه تجاه المخالفات التي يتم ضبطها والمتعلقة بتراخيص المحلات التجارية.

● أولا: مخالفة عدم وجود ترخيص تجاري.

الإجراءات: يغلق المحل، على ألا يعاد فتحه إلا بعد الحصول على الترخيص التجاري المطلوب أو للإخلاء (مدة 3 أيام).

● ثانيا: مخالفة ممارسة نشاط مختلف عن المرخص به أو ممارسة نشاط إضافي غير مرخص به.

الإجراءات: 1 - في حالة ما إذا كان النشاط الذي يزاوله صاحب الترخيص مسموحا به.

- في المخالفة الأولى، يعطى مهلة أسبوعين لتصحيح الوضع.

- في حال تكرار تلك المخالفة للمرة الثانية، يغلق المحل لمدة أسبوع.

- في المخالفة للمرة الثالثة، يغلق المحل لمدة شهر.

- في المخالفة للمرة الرابعة، يلغى الترخيص ويغلق المحل.

● في حالة ما إذا كان النشاط الذي يزاوله صاحب الترخيص موقوفاً.

- في المخالفة الأولى، يعطى مهلة أسبوعين لتصحيح الوضع.

- في حال تكرار تلك المخالفة للمرة الثانية، يغلق المحل لمدة

نشر في جريدة الكويت اليوم في عددها الجديد قرار وزاري رقم 137 لعام 2012 بشأن الإجراءات الخاصة بمخالفة المحلات التجارية، وينص القرار على:

مادة أولى: تطبيق الإجراءات المبينة أدناه تجاه المخالفات التي يتم ضبطها والمتعلقة بتراخيص المحلات التجارية.

● أولا: مخالفة عدم وجود ترخيص تجاري.

الإجراءات: يغلق المحل، على ألا يعاد فتحه إلا بعد الحصول على الترخيص التجاري المطلوب أو للإخلاء (مدة 3 أيام).

● ثانيا: مخالفة ممارسة نشاط مختلف عن المرخص به أو ممارسة نشاط إضافي غير مرخص به.

الإجراءات: 1 - في حالة ما إذا كان النشاط الذي يزاوله صاحب الترخيص مسموحا به.

- في المخالفة الأولى، يعطى مهلة أسبوعين لتصحيح الوضع.

- في حال تكرار تلك المخالفة للمرة الثانية، يغلق المحل لمدة أسبوع.

- في المخالفة للمرة الثالثة، يغلق المحل لمدة شهر.

- في المخالفة للمرة الرابعة، يلغى الترخيص ويغلق المحل.

● في حالة ما إذا كان النشاط الذي يزاوله صاحب الترخيص موقوفاً.

- في المخالفة الأولى، يعطى مهلة أسبوعين لتصحيح الوضع.

- في حال تكرار تلك المخالفة للمرة الثانية، يغلق المحل لمدة

## «المواني»: نمو حركة المناولة بميناءي الشويخ والشعبية بنسبة 9,8% خلال يناير

أظهرت الإحصائية الشهرية مؤسسة المواني الكويتية عن حركة مناولة البضائع في ميناءي الشويخ والشعبية في شهر يناير الماضي نمو الواردات والصادرات معا بنسبة 9,8% مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

وأضافت الإحصائية الشهرية الصادرات ان حجم الواردات والصادرات في شهر يناير الماضي بلغت 2,75 مليون طن مقارنة بـ 2,5 مليون طن في يناير من العام الماضي.

وقال نائب مدير الشؤون المالية في مؤسسة المواني الكويتية حسن الحافظ في تصريح صحفي في هذا الشأن ان الزيادة المتحققة في يناير الماضي طرأت على كمية الواردات المتمثلة بالبضائع التجارية والمعابة في أكياس والإسمنت المكبس والسيارات والآليات والبضائع النصف الثقيلة والمواد السائبة الأخرى و«الصلب» علاوة على الزيادة التي طالت عدد الحاويات بنسبة بلغت 9,5%.

وأوضح الحافظ ان كمية الواردات المتمثلة بالحديد والآليات والأخشاب والبضائع الثقيلة والإسمنت السائب والمواسي تراجعت خلال يناير الماضي بموازاة التراجع في وزن

الصادرات لاسيما البضائع التجارية والسيارات والآليات والمواد السائبة الأخرى والحوايات بنسبة زيادة بلغت 10,8% مقابل تراجع في كمية الصادرات في البضائع النصف الثقيلة والبضائع الثقيلة.

وذكر ان عدد الحاويات الواردة والصادرة من موانئ المؤسسة خلال يناير الماضي بلغ 66 ألفا و 805 حاويات نمطية بزيادة عددية بلغت 3894 حاوية نمطية عن الفترة ذاتها من العام الماضي والتي بلغت 62 ألفا و 911 حاوية نمطية.

وبين انه رغم نمو الواردات والصادرات وزيادة عدد الحاويات إلا ان عدد السفن المفرغة والمحملة من الميناءين شهدت تراجعا طفيفا بمقدار عشر سفن من 205 سفن في يناير العام الماضي الى 195 سفينة في يناير الماضي.

وأشار الى ان عدد السفن الواردة شكل ما نسبته 91% من حركة السفن في المواني الكويتية خلال شهر يناير الماضي وبلغ عدد السفن الواردة 178 سفينة مقابل 17 سفينة صادرة

بوضع الترخيص الأصلي في مكان بارز بالمحل.

الإجراءات: في المخالفة الأولى، يعطى إنذار ومهلة أسبوعين لوضع الترخيص.

- في حال تكرار تلك المخالفة للمرة الثانية، يغلق المحل لمدة يوم واحد.

- في المخالفة للمرة الثالثة، يغلق المحل لمدة اسبوع.

● خامسا: مخالفة الاشتراطات والقرارات واللوائح الخاصة والعامّة المرافقة للتخصيص.

الإجراءات: في المخالفة الأولى، يعطى مهلة أسبوعين لتصحيح الوضع.

- في حال تكرار تلك المخالفة للمرة الثانية، يغلق المحل لمدة اسبوع.

- في حالة المخالفة للمرة الثالثة، يغلق المحل لمدة شهر.

- في المخالفة للمرة الرابعة، يلغى الترخيص ويغلق المحل.

- وفي جميع الأحوال يجوز للوزارة فتح المحل في حال أي طارئ أو لإجراء الكشف حسب طلب الجهات المختصة الأخرى.

مادة ثالثة: تلغى جميع التراخيص التجارية التي يقوم أصحابها بالإعلان عنها بالمجلات والصحف اليومية والإعلانية، بهدف بيع الترخيص التجاري أو تاجيره للخير.

مادة ثالثة: تلغى القرارات الوزاريّة رقم 45 لعام 1985 والقرار الوزاري رقم 31 لعام 1993.

مادة رابعة: تتخذ جميع الإجراءات القانونية ضد كل من يخالف هذا القرار.

## «المواصلات» تعلن رسوم «الإنترنت» للشركات المزودة للخدمة

أصدر وزير المواصلات م.سالم الأذينة قرارا وزاريا رقم (2012/329) بشأن تعرفه خدمات الإنترنت عبر شبكة الألياف الضوئية، وتضمن القرار الذي نشر اليوم في الجريدة الرسمية ما يلي:

مادة أولى: على شركات مزودي خدمة الإنترنت سداد المبالغ التالية: (6000 دينار) سنويا مقابل كل (100Mbps)، (4000 دينار) سنويا مقابل كل (1Gbps)، يتم ربطها مع مقسم الوزارة (NGN) بغرض تقديم خدمة

الإنترنت بسرعات عالية.

مادة ثانية: تكون قيمة أجور تركيب الخدمة (1000 دينار) تدفع مرة واحدة من قبل مزود الخدمة للوزارة لكل طلب ربط.

مادة ثالثة: على جميع جهات الاختصاص تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه ويلغى كل ما يتعارض معه من قرارات.

مادة رابعة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتسري أحكامه من تاريخ صدوره.

أصدر وزير المواصلات م.سالم الأذينة قرارا وزاريا رقم (2012/329) بشأن تعرفه خدمات الإنترنت عبر شبكة الألياف الضوئية، وتضمن القرار الذي نشر اليوم في الجريدة الرسمية ما يلي:

مادة أولى: على شركات مزودي خدمة الإنترنت سداد المبالغ التالية: (6000 دينار) سنويا مقابل كل (100Mbps)، (4000 دينار) سنويا مقابل كل (1Gbps)، يتم ربطها مع مقسم الوزارة (NGN) بغرض تقديم خدمة

أصدر وزير المواصلات م.سالم الأذينة قرارا وزاريا رقم (2012/329) بشأن تعرفه خدمات الإنترنت عبر شبكة الألياف الضوئية، وتضمن القرار الذي نشر اليوم في الجريدة الرسمية ما يلي:

مادة أولى: على شركات مزودي خدمة الإنترنت سداد المبالغ التالية: (6000 دينار) سنويا مقابل كل (100Mbps)، (4000 دينار) سنويا مقابل كل (1Gbps)، يتم ربطها مع مقسم الوزارة (NGN) بغرض تقديم خدمة

مُنشأة الكرمية

# الانباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

## عبد اللطيف محمد حمد بودي وإخوانه

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى شقيقهم

## عبد المحسن محمد حمد بودي

تغمده الله الفقيد بواسع رحمته وأسكنه فسيح جناته

وَأَلِّمُوا آلَهُ وَذَوِيهِ الصَّبْرَ وَالسَّلْوَانَ

إِنَّ اللَّهَ وَأَنَا الْبَرُّ الرَّحِيمُونَ

## إتلاف طنين و350 كيلوغراماً من الأسماك الفاسدة



كمية من الأسماك الفاسدة

م.استقلال المسلم ان مفتشي مركز الواردات بالمطار والبيطريين قاموا بالكشف على الأسماك الواردة وهي 80 كرتونا من البلطي، 10 كرتونا من أسماك البوري وعدد 4 كرتونا من أسماك البياض بوزن إجمالي بلغ طنين و350 كيلوغراما واتضح عدم صلاحيتها للاستهلاك الآدمي وقد تم إتلافها قبل دخولها البلاد.

وأشارت المسلم إلى ضرورة توخي موري الأسماك من خارج البلاد الحيطة والحذر والتأكد

من صلاحيتها قبل عملية جلبها تجنباً للخصائر المادية التي قد يتكبدها في حال وصولها غير صالحة للاستهلاك الآدمي والتي تندرج تحت أسباب عديدة.

بصدوره أكد رئيس قسم الواردات بمنفذ المطار الدولي التابع لإدارة الأغذية المستوردة ببلدية الكويت جابر القطان الذي أشرف على عملية الإتلاف أن إجراءات الرقابة مستمرة على جميع الواردات من المواد الغذائية عبر منفذ المطار، لافتاً إلى أنه لم

أتلقت بلدية الكويت طنين و350 كيلوغراماً من الأسماك الفاسدة والتي شملت البلطي والبوري والبياض الواردة من إحدى الدول العربية عبر منفذ المطار الدولي ويعود سبب الإتلاف إلى الزيف الذي أصاب منطقة الرأس بالأسماك وتكون الفطريات الناتجة عن حفظ ونقل الأسماك بطرق غير سليمة، إلى جانب انبعاث الروائح الكريهة.

وقالت مديرة إدارة الأغذية المستوردة ببلدية الكويت



جابر القطان